

صندوق مصر السيادي يعرض شركات الجيش للاستثمارات

إطلاق وكالة لتسويق حقوق محطات وقود والبحث عن مشترين



الجيش لن يحتكر الاقتصاد بعد اليوم

واعتمد الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي بشكل كبير على مؤسسات الجيش في السنوات الماضية في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية مثل شق قناة السويس الجديدة ومشروع العاصمة الإدارية الجديدة، إضافة إلى بناء الآلاف من المصانع والمناطق الصناعية.

ولكن معظم الخبراء والمؤسسات المالية العالمية تنتقد الدور الكبير للجيش المصري في الاقتصاد، حيث يقولون إن المستثمرين المحليين والأجانب لا يستطيعون منافسته بشكل عادل وإن ذلك يمثل خلافا كبيرا في مناخ الأعمال في البلاد.

ويصعب تقدير حجم النشاط الاقتصادي الذي يقوم به الجيش المصري في القطاعات المدنية، التي تعتبر أحد أكبر محرركات التنمية، حيث يحظر القانون نشر أي أرقام تتعلق بتفاصيل موازنته ونشاطاته الاقتصادية.

ولكن السيسي قدر في نهاية عام 2016 حجم مشاركة القوات المسلحة في الاقتصاد المحلي بنحو 2 في المئة فقط، واستنكر حينها ما يريده منتقدوه من أن الجيش يسيطر على نحو 5 في المئة من الاقتصاد المصري.

ويبدو أن الإصلاحات الكبيرة التي نفذتها القاهرة منذ تحرير أسعار الصرف قبل أكثر من 3 سنوات وتحسن مؤشرات الاقتصاد، بدأت تفرض على الحكومة المصرية إجراء مراجعة لطبيعة نشاطات الجيش الاقتصادية من أجل توفير مناخ مرحب بالاستثمارات المحلية والأجنبية.

وقال سليمان إن شركة وطنية هي إحدى سلسلتين لمحطات بيع الوقود مملوكتين لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية، والشركة الأخرى هي تشيل أوت التي يملكها الجهاز بشكل منفصل من خلال فرعه الشركة الوطنية لإنشاء وتنمية الطرق.

وتأتي هذه التحركات في إطار حزمة إصلاحات تنفذها الحكومة المصرية لشركات الجيش حيث سبق وأعلنت الحكومة عن دراسة لإعادة هيكلة بعض شركات الجهاز.

وأوضحت هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية رئيس مجلس إدارة الصندوق السيادي، حينها أن "الاتفاقية تهدف إلى دراسة إعادة هيكلة بعض شركات الجهاز لاستغلالها استثماريا من خلال صندوق مصر السيادي، بغرض تعظيم قيمة هذه الأصول وتطويرها بالشراكة بين الجهاز والقطاع الخاص".

وأشارت الوزيرة إلى أن صندوق مصر السيادي "يسير بخطى سريعة وواثقة نحو تفعيل عمله الاستثماري وجذب الاستثمارات بما يتماشى مع استراتيجية التنمية المستدامة في رؤية مصر 2030".

وقالت إن تلك الخطوة تنسجم مع "أهداف الصندوق الاستثمارية لزيادة مساهمة رؤوس الأموال في الاقتصاد المصري وخلق فرص عمل لائق للشباب وتنمية موارد مصر للأجيال الحالية والمستقبلية".

ويأمل سليمان في استكمال البيع بنهاية يونيو.

وأضاف أن شركة بتروول أبوظبي الوطنية (أدنوك)، التي تتوسع في المنطقة، وامتنع عن تسمية المرشحين المحتملين الآخرين لكن وسائل إعلام محلية ذكرت شركة طاقة عربية) محلية كمرشح محتمل.



وأعلن الصندوق يوسع شبكته لمحطات الوقود وفوض جهاز مشروعات الخدمة الوطنية الصندوق السيادي للاستثمار في عدد من الشركات والأصول وجلب شركاء آخرين.

وقال سليمان "هم قاموا بعرض عدد من الأصول وعليه نحن اخترنا شركات نرى أنها يمكن تسويقها وشركات في قطاعات جذابة".

وأبلغ رويترز "التفويض الذي لدينا هو التحرك كعامل محفز للاستثمار الأجنبي المباشر لمشاركة القطاع الخاص".

وحدد الصندوق ثلاث شركات أخرى مملوكة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية مرشحة للبيع لكنه لم يكشف حتى الآن عن اسمائها. وتعمل الشركات الثلاث في قطاعات الغذاء والسلع الاستهلاكية غير الغذائية والبتروكيماويات.

بدأ الصندوق السيادي المصري توسيع شبكته والبحث عن مشترين محليين لسلسلة محطات وقود مملوكة للجيش في خطوة لتعزيز الأصول واستثمارها بشكل أفضل، حيث يقول محللون إن الخطوة تهدف إلى طمأنة المستثمرين، الذين يشكون من عدم القدرة على منافسة دور الجيش على أسس عادلة.

القاهرة - أعلن الصندوق السيادي المصري عن إطلاق وكالة لتوسيع شبكته والبحث عن مشترين محليين لسلسلة محطات وقود مملوكة للجيش في ظل مساعي الحكومة لمراجعة طبيعة نشاطات الجيش الاقتصادية من أجل توفير مناخ مرحب بالاستثمارات المحلية والأجنبية.

وقال أيمن سليمان المدير التنفيذي لصندوق مصر السيادي إن "الصندوق يوسع شبكته بينما يبحث عن مشترين محتملين لسلسلة محطات الوقود التابعة لشركة وطنية للبتروول المملوكة للجيش، من خلال إضافة حقوق وكالة لأصحاب سلاسل تجارية إلى قائمة المرشحين".

واختارت وزارة الدفاع الصندوق السيادي لبيع جزء من محفظة شركاتها فيما سيكون أول طرح من نوعه في البلاد لشركات مملوكة للجيش.

وستكون الشركة الوطنية، التي تسيطر على حوالي 200 محطة وقود، وشركة صافي لتعبئة المياه المعدنية، أولى الشركات المملوكة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية التابع للجيش التي سيتم طرحها للبيع.

وقال سليمان إن "الصندوق السيادي يساعد في بيع ما بين 80 في المئة و90 في المئة من الشركة الوطنية للبتروول التابعة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية على أن يحتفظ لنفسه بحصة تتراوح بين 10 في المئة و20 في المئة. ومن المحتمل أن يحتفظ المشتري بمحطات التزود بالوقود على أساس عقد إيجار طويل الأجل.

وأضاف قائلا "أثناء قيامنا بالعملية، اكتشفنا أن هناك العديد من النماذج المختلفة، كما هو الحال في أوروبا، عما نفهمه. لم تعد محطات الوقود مملوكة للشركات نفسها أو لشركات التوزيع نفسها".

وقال "إنهم يمنحون فقط حق الوكالة للعلامة التجارية. هناك الآن مشغلون متخصصون ينشرون ميزاتيتهم العمومية من أجل الحصول على المحطة، وهو ما يوسع نطاق المستثمرين المحتملين"، مضيفاً أن أي علامة تجارية يمكن منح حق وكالة لها بموجب اتفاق تعاقدي.

خطط سعودية لوضع قائمة موحدة في المركز المالي

ضم الأصول والالتزامات والبنود في إطار خاص

تسعى السعودية إلى وضع إطار موحد يضم كامل أصولها والتزاماتها وبنودها بما فيها استثمارات صندوق الثروة السيادي وديونه ضمن قائمة موحدة بمركزها المالي. وتهدف هذه المبادرة إلى إيجاد المقابل المالي لفحص المركز العام للحكومة بالرتين المغناطيسي.

الرياض - تريد السعودية فك طلاسم أوضاعها المالية، إذ تعمل على وضع قائمة موحدة بمركزها المالي تضم الأصول والالتزامات والبنود التي لا تدخل الآن في دفاतर اقتصادها الغني بالنفط، بما في ذلك استثمارات صندوق الثروة السيادية الهائل وديونه.

وقال المتحدث باسم وزارة المالية في تصريحات صحافية، إن "الغرض الأساسي من هذا البرنامج هو إيجاد المقابل المالي لفحص المركز المالي العام للحكومة بالرتين المغناطيسي"، مضيفاً أنه سيضم الأصول والالتزامات التي لا تدخل الآن في القائمة.

ولصندوق الاستثمارات العامة مركز مالي هائل. وقد تضخمت أصوله إلى 400 مليار دولار في 2020 من 150 ملياراً في 2015. ومما يدعم الصندوق أيضاً حصوله المتوقع على 70 مليار دولار من شركة أرامكو السعودية عملاق صناعة النفط في المملكة مقابل حصة الصندوق في عملاق صناعة البتروكيماويات الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) وعلى تحويلات قدرها 40 مليار دولار من الاحتياطات الخارجية للبنك المركزي.

وكان ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان القائم فعلياً بإدارة شؤون المملكة قد وضع صندوق الاستثمارات العامة، وهو وعاء الثروة السيادية الرئيسي في البلاد، في صدارة الإصلاحات الرامية إلى تنويع الموارد الاقتصادية لكبرى دول العالم من حيث صادرات النفط.

وتحت رئاسة الأمير تحولت صورة صندوق الاستثمارات العامة من صندوق خامل للثروة السيادية إلى أداة استثمارية عالمية تراهن بالمليارات من الدولارات على شركات التكنولوجيا المتقدمة مثل أوبر وتضخ كذلك استثمارات في أسهم شركات أخرى وتتعد بعشرات المليارات من الدولارات لصناديق تديرها شركة سوتفونك اليابانية.

ولا ينشر الصندوق بياناته المالية ولا تظهر استثماراته في موازنة المملكة المعلنه. ولا تنشر دول الخليج في العادة معلومات عن ديونها وأصولها الإجمالية غير أن قرارات الاستثمار التي تنطوي على مخاطر أشد من جانب صندوق الاستثمارات العامة وضع أموال الدولة فيه، كل ذلك جعل الغموض الذي يكتنفه

مثار قلق لدى بعض المستثمرين. وقال كيرجانيس كريستينز، المدير بفرق الثروة السيادية لدى مؤسسة فيتس للتصنيفات الائتمانية، "تحويلات الثروة من منظومات الأصول السائلة مثل احتياطات البنك المركزي إلى استثمارات أقل سيولة (وأقل شفافية) في صندوق الاستثمارات العامة تزيد من حجم المخاطر الإجمالية في قائمة المركز المالي العامة".

وأضاف "المستثمرون في الديون يميلون إلى رؤية مخاطر واحدة في جوهرها لكل من الحكومة والكيانات الرئيسية المرتبطة بالحكومة مثل صندوق الاستثمارات العامة. وهكذا فإن

المخاطر الإجمالية في قائمة المركز المالي العامة".

وفي الأونة الأخيرة أعلنت المملكة مشروع "ذا لاين"، وهو مدينة مليونية صديقة للبيئة في منطقة نيوم من المتوقع أن تتراوح استثماراتها بين 100 مليار و200 مليار دولار.



ثروات سعودية موجهة للاستثمار

تباطؤ تجارة السوق السوداء في السودان بعد خفض قيمة الجنيه

وقال متعامل في السوق السوداء لروبيرتز إنه سارع لشراء سيارات وأصول أخرى. وقال عدد منهم إنهم أرادوا تجنب الاحتفاظ بالكثير من الدولارات في حالة شن حملة على التجار.

وقال أحد المتعاملين في السوق السوداء "لا أمانع الدخول في عمل قانوني (... لكن كيف أتق في أن البنوك ستوفر الدولارات لي ولعملائي".

وتعد الموازنة بين أسعار السوق الرسمية والسوداء أمراً أساسياً لنجاح خفض قيمة العملة، وهو إصلاح يهدف إلى إخراج السودان من الأزمة الاقتصادية وحصولة على إعفاء من الديون.

وقال متعاملون إن التداولات في السوق الموازية تباطأت كثيراً منذ خفض قيمة العملة في ظل حالة من عدم اليقين إزاء كيفية إدارة الحكومة لهذه العملية. ولجأ بعض الناس إلى البنوك لبيع دولاراتهم لأول مرة.

ونشر اسمها "قمت اليوم ببيع 100 دولار لأول مرة في البنك، وحضرت لتجربة إن كانت هذه الأسعار حقيقية أو هي مجرد كلام إعلام ولكني حصلت على سعر جيد". وقد باعت 100 دولار مقابل 376 جنيهاً.

وحتى يوم الأحد كان سعر الصرف الرسمي 55 جنيهاً للدولار.

2011. وأشاد المانحون ومن بينهم الولايات المتحدة بالخطوة "الشجاعة" التي طالبوا بها من أجل تمكين السودان من تخفيف عبء الديون بما يتماشى مع برنامج صندوق النقد الدولي.

وقال عماد عثمان "الأول مرة أقوم ببيع العملة عبر النظام المصرفي لأن الأسعار الجديدة معقولة".

بعد الإطاحة بالرئيس عمر البشير في أبريل 2019. وقال مسؤولون إن السوق السوداء كانت تتاجر ما يزيد على 90 في المئة من المعاملات وتكثفت التجارة عندما فقد السودان مصدره الرئيسي للدولار بعد انفصال الجنوب الغني بالنفط عام 2011.

وأشاد المانحون ومن بينهم الولايات المتحدة بالخطوة "الشجاعة" التي طالبوا بها من أجل تمكين السودان من تخفيف عبء الديون بما يتماشى مع برنامج صندوق النقد الدولي.

وقال متحدث باسم البنك الدولي في واشنطن "هذا تطور إيجابي لشعب السودان".

وقال موظف في أحد البنوك الأثنيان إن عدداً قليلاً من الناس جاؤوا إلى البنوك لبيع عملتهم الأجنبية لأول مرة منذ سنوات. وقال مصرفيان إن البنوك لديها القليل من الدولارات وكانت تشتريها لكنها لا تبيعها في انتظار معرفة ما إذا كان البنك المركزي سيقدّم المزيد منها. وقالت امرأة في بنك الخرطوم طلبت عدم

الخرطوم - تباطأت التعاملات بشدة في السوق السوداء بالسودان الأثنيان، وياع البعض الدولار في البنوك لأول مرة منذ سنوات بعد يوم من خفض السلطات قيمة العملة بأكثر من 85 في المئة في مسعى لتجاوز الأزمة الاقتصادية والحصول على إعفاء دولي من الدين.

ويلعب توحيد السعر الرسمي وسعر السوق السوداء دوراً محورياً في الخطة. وأي مؤشر على أن السوق الموازية التي تستخدمها معظم الشركات وعموم السودانيين لا تزال تسحوذ على نصيب الأسد من تجارة العملة الصعبة قد يقوض السياسة.

وقال متعاملون في السوق السوداء إنهم ينتظرون ليروا كيف سيكون رد فعل البنوك وما إذا كانت الحكومة ستتدخل في السوق لوقف انخفاض الجنيه السوداني أم أنها ستستخذ إجراءات صارمة ضد أنشطتها.

وخفض قيمة العملة والانتقال إلى "نظام سعر الصرف المرن المدار" إصلاح أساسي تاجر لشهور خشية المخاطرة بالحكومة الانتقالية الهشة التي تشكلت

85 في المئة نسبة خفض قيمة العملة للحصول على إعفاء دولي من الدين